

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٥٦**

الخميس، ٨ تشرين االثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سينغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد إيك
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال.	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد تيان لِن
	غواتيمالا	السيد بولانيوس بيريث
	فرنسا	السيد بيرتو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

النظر في مشروع التقرير الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة

1257847(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

النظر في مشروع التقرير الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة، للفترة من ١ آب/ أغسطس ٢٠١١ إلى ٣١ تموز/ يوليه ٢٠١٢.

لقد تم تزويد أعضاء المجلس بمشروع التقرير. وأعد وفد كولومبيا، بصفته رئيس المجلس في شهر تموز/يوليه ٢٠١٢، مقدمة مشروع التقرير، بمشاركة أعضاء المجلس الآخرين. وقد أعدت الأمانة العامة متن التقرير أود أن أعرب عن التقدير لكولومبيا والأمانة العامة على إسهامات كل منهما.

أود أن أشير إلى أن مشروع التقرير قد أعد وفقا لمذكرة الرئيس المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507).

أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، بصفته رئيس الوفد المسؤول عن إعداد مقدمة مشروع التقرير السنوي لهذا العام.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة للنظر في مشروع التقرير السنوي لمجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن امتناننا لجميع أعضاء المجلس على تعاونهم القيم بشأن عملية صياغة مشروع التقرير. وكان التزامهم إلى جانب اقتراحاهم، ومقترحاهم ضرورية، لتحقيق هذه النتيجة.

مارسنا عملنا في المجلس من خلال التقيد التام بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهنا حالات حرجة، أدت بالمجلس للعمل من أجل تعزيز التفاهم وتقديم الحلول. وتم إنقاذ العديد من الأرواح. وجرى احترام الحقوق الأساسية والدفاع عنها. وقد ساعدنا على بناء المؤسسات وحماية المدنيين المعرضين للخطر في الدول، التي يتعرض فيها السلم والاستقرار والنظام الدستوري للخطر.

اتباعا للإجراءات، يغطي التقرير أنشطة مجلس الأمن من آب/ أغسطس ٢٠١١ إلى تموز/ يوليه ٢٠١٢. وخلال تلك الفترة عقد المجلس ٢٢٢ اجتماعا رسميا، من بينها ٢٠٥ اجتماعات عامة. وحقق المجلس مستوى كبيرا من المشاركة من جانب الدول الأعضاء و غير الأعضاء في إحاطاته الإعلامية وجميع مناقشاته، تماشيا مع سياسته الخاصة بالشفافية. وخلال هذه الفترة، اعتمد المجلس ٦٠ قرارا، و ٢٥ بيانا رئاسيا، وأصدر ٨٣ بيانا للصحافة.

ونظر المجلس في أحداث وقعت في العديد من مناطق العالم. وكان حواره مع ممثليها، سلسا ونشطا، نظرا لحضور الأمم المتحدة في تلك المناطق، ومشاركة رؤساء دول ووزراء خارجية من أفريقيا وأوروبا وآسيا والأمريكيتين في الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجلس.

كما واصل المجلس مراقبة الحالة في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وتابع المجلس أنشطة الأمين العام والمجموعة الرباعية. ولسوء الحظ، لم تتكلل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين والتعايش بينهما، بالنجاح. وأدت التطلعات الديمقراطية للشعوب العربية إلى حدوث تغييرات عميقة، وفي بعض الحالات لم يجر ذلك من غير عنف. و شهدنا أيضا عمليات خلال هذه الفترة الانتقالية أدت إلى إجراء إصلاحات مؤسسية، تبشر بمستقبل ديمقراطي يسوده السلم والاستقرار.

وفي حالة سوريا، التي بلغ فيها العنف الداخلي درجات قصوى، أصدر المجلس عدة بيانات صحفية، واتخذ القرارين

٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). ولكن لم يجر الإصغاء لنداءاته، وكان المجلس منقسما فيما يخص جهوده الرامية إلى اتخاذ قرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق. وفي ثلاث مناسبات، كان آخرها في تموز/يوليه (انظر S/PV.6810)، فشلت محاولاتنا الرامية لاتخاذ قرارات.

وركزت العديد من أنشطة المجلس، ومناقشاته وجهوده على الحالة في العديد من البلدان الأفريقية، مثل كوت ديفوار وغينيا – بيساو ومنطقة وسط أفريقيا وليبريا و ليبيا و الصومال و السودان وجنوب السودان، ومالي. وبعد سنوات عديدة من الطغيان والتعسف، توجد ليبيا على طريق الديمقراطية، ولكن الأمن الداخلي لا يزال تكتنفه المخاطر. وتحسنت الحالة في كوت ديفوار منذ الأزمة الانتخابية التي حصلت العام الماضي، مع تعزيز مؤسساتها، ولكن المشاكل المتعلقة بالأمن والمصالحة الفعلية لا تزال مستمرة.

وفيما يتعلق بجنوب السودان، تابع المجلس عن كثب تطوره الداخلي منذ قبول عضويته في الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١١، فضلا عن علاقاته ومنازعاته مع السودان. وفي أيار/مايو، اعتمد المجلس القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، الذي يؤيد خريطة طريق الاتحاد الأفريقي، وحض الطرفين على التوصل إلى حل عن طريق التفاوض بشأن كافة المسائل العالقة، بعد الانفصال. وقد تم إحراز تقدم كبير، ولكن ثمة مسائل رئيسية لا تزال معلقة، مثل وضع أبيي، ونظام الحدود و ترسيمها، من بين أمور أخرى .

في ٥ تموز/يوليه، في أعقاب تدهور الحالة الأمنية في مالي نتيجة الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٠ آذار/مارس واحتلال الجزء الشمالي من البلد من جانب جماعات إرهابية ومتمردين مسلحين، اعتمد المجلس القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، الذي يعرب فيه عن دعمه الكامل للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في مالي، بدعم من الأمم المتحدة، وتشجيعهما على مواصلة التنسيق الوثيق مع السلطات الانتقالية في مالي من أجل استعادة النظام الدستوري.

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، رحب المجلس من خلال القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢) ووفقا للفصل السابع من الميثاق، بتشكيل حكومة وحدة وطنية في مالي، وكرر مطالبته بعدم تدخل أي عضو من أعضاء القوات المسلحة في عمل السلطات الانتقالية، بينما دعا الجماعات المتمردة المالية إلى قطع جميع العلاقات بالمنظمات الإرهابية، لا سيما تنظيم القاعدة والجماعات التابعة له. كما أعرب المجلس عن استعداده لفرض جزاءات محددة الأهداف، على أي جماعات متمردة، لم تقطع علاقاتها بالمنظمات الإرهابية.

أكد المجلس مجددا إدانته للانقلاب العسكري الذي وقع في غينيا بيساو في ١٢ نيسان/أبريل، باعتماده القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بالإجماع في ١٨ أيار/مايو، من أجل استعادة النظام الدستوري هناك واحترامه. وطالب المجلس استناداً إلى المادة ٤١ من الفصل السابع، أن تعيد القيادة العسكرية النظام الدستوري وتحترمه، بما في ذلك إجراء عملية انتخابية ديمقراطية، من خلال ضمان عودة جميع الجنود إلى ثكناتهم، وتخلي أعضاء القيادة العسكرية عن مناصبهم في السلطة.

وواصل المجلس أيضا رصد واتخاذ قرارات بشأن التطورات في أفغانستان، وكذلك في بلدان أخرى في آسيا، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار وتيمور – ليشتي.

في أوروبا، تابع المجلس اهتمامه الطويل الأمد، باستكشاف سبل ووسائل لدعم البوسنة والهرسك فيما يخص عملية إضفاء الطابع المؤسسي، وتشجيع التقدم المحرز في المفاوضات بشأن قبرص. وشملت هذه المسؤوليات أيضا

رصد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والتسوية السلمية للخلافات عن طريق الحوار بين بريشتينا وبلغراد.

كما أعاد مجلس الأمن تأكيد التزامه بضمان الاستقرار والأمن في هايتي، وكذلك فيما يخص مساعدة هايتي في عملية إعادة البناء، ومدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في القرار ٢٠١٢ (٢٠١١). وزار المجلس هايتي في شباط/فبراير بغية إبراز مشاركته، وتصميمه على الإسهام في تنفيذ الاستعادة المؤسسية والمادية للبلد.

وكانت المواضيع المتعلقة بعمليات حفظ السلام، وبناء السلام، وسيادة القانون، والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أيضا محورية لأنشطة المجلس. وأشاد المجلس بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية وعززه، خصوصا الاتحاد الأفريقي، من خلال اعتماده للقرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) الذي يعزز تلك العلاقة ويوطدها. بتلك الروح، عقدت مناقشات ومشاورات بشأن السلام والأمن في أفريقيا، فضلا عن سبل دعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

وشملت المسائل المواضيعية الأخرى اجتماعا رفيع المستوى بشأن ''صون السلام والأمن الدوليين: منع نشوب التزاعات'' (S/PV.6621)، فضلا عن النظر في موضوع ''التحديات الجديدة التي تجابه السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب التزاعات'' (S/PV.6668). وناقش حوار تفاعلي بشأن هذا الموضوع كتكملة للمناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع (S/PV.6805)، مقترحات لعمل لجنة بناء السلام بطاقتها الكاملة، وحشد جميع الشركاء حول استراتيجيات مشتركة.

وتم تقديم إحاطات إعلامية إل المجلس من رئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ بشأن التقدم المحرز فيما يخص أعمالهما واعتماد مختلف التدابير الإجرائية. في تصويت متزامن مع الجمعية العامة، انتخب المجلس أعضاء جددا في محكمة العدل الدولية.

وأدرجت أيضا مسائل الأطفال والتراع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، وحماية المدنيين في جدول أعمال المجلس، مما يدل على مشاركته فيما يخص المواضيع التي تثير النقاش بشكل متزايد، حول أفضل السبل المتاحة للدول الأعضاء لتعزيزها، بغية تكثيف جدول الأعمال، لبلدان لها مثل هذه القضايا المواضيعية.

إن طول التقرير الذي تشرفت بتقديمه، راجع إلى كثافة الحوادث، والحالات والتراعات والأنشطة وانتشارها، مما يتطلب عملا مكثفا من جانب المجلس.

في هذا السياق، وفي مثل هذه الفترة شديدة الاضطراب، تبرز أكثر من أي وقت مضى أهمية مجلس الأمن وعِظَم مسؤوليته في ممارسة وظائفه وسلطاته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في اعتماد مشروع التقرير السنوي.

هل لي أن أعتبر أن المجلس يعتمد مشروع التقرير؟

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سيرد هذا القرار في مذكرة من رئيس مجلس الأمن ستصدر بوصفها الوثيقة S/2012/815.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.